

١٩٦٩/١/١١

٣

الوقائع العراقية عدد ١٦٧٩

رقم (٣١٤) لسنة ١٩٦٨

قانون

تعديل قانون العلامات والبيانات التجارية

رقم ٢١ لسنة ١٩٥٧

باسم الشعب

رئاسة الجمهورية

مكتب مقاطعة إسرائيل في العراق بأنها مطابقة أو مشابهة لعلامة أو رمز أو شعار إسرائيلي ويقرر عدم تسجيلها إذا لم تكن مسجلة .

المادة الرابعة - تضاف الفقرة التالية الى المادة الرابعة والعشرين المعدلة وتعتبر فقرة (٣) لها :-

٣ - تكون قرارات المسجل الصادرة بموجب الفقرة (٢) من هذه المادة والقرارات الصادرة بموجب الفقرة (٢) من المادة الخامسة من هذا القانون قابلة للاعتراض لدى الوزير خلال مدة ثلاثين يوما من تاريخ التبليغ بها ، وللدى العلاقة الاعتراض على قرار الوزير لدى مجلس الوزراء خلال مدة خمسة عشر يوما من تاريخ التبليغ ، ويكون قرار المجلس بهذا الشأن قطعيا .

المادة الخامسة - يتخذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة السادسة - على الوزراء تنفيذ هذا القانون .
 كتب ببغداد في اليوم الحادي عشر من شهر شوال لسنة ١٣٨٨ المصادف لليوم الثلاثين من شهر كانون الاول لسنة ١٩٦٨ .

احمد حسن البكر
 رئيس الجمهورية
 رئيس الوزراء

حردان عبدالغفار التكريتي
 نائب رئيس الوزراء
 ووزير الدفاع

الدكتور
 احمد عبدالستار الجوارى
 وزير التربية

جاسم كاظم المزاري
 وزير الاصلاح الزراعي

الدكتور غائب مولود مخلص
 وزير الشؤون البلدية والقروية

حامد الجبوري
 وزير الدولة لشؤون رئاسة الجمهورية

عبدالكريم عبدالستار
 الشيخلي
 وزير الخارجية

الدكتور
 عزت مصطفى
 وزير الصحة

الدكتور فكري ياسين قنوري
 وزير الاقتصاد
 ووكيل وزير التخطيط

شفيق الكمالي
 وزير رعاية الشباب

استنادا الى احكام المادة الخمسين من الدستور الموقت وبناء على ما عرضه وزير الاقتصاد ووافق عليه مجلس الوزراء واقتره مجلس قيادة الثورة .

صدق القانون الآتي :-

المادة الاولى - تصاف العبارة التالية الى آخر الفقرة (٢) من المادة الخامسة من قانون العلامات والبيانات التجارية رقم ٢١ لسنة ١٩٥٧ المعدل :-

« او التي يرى المسجل انها تتعارض مع المصلحة العامة » .

المادة الثانية - تحذف المادة العاشرة من القانون المذكور ويحل محلها ما يأتي :-

المادة العاشرة - تكون القرارات التي يصدرها المسجل (عدا مانص عليه في الفقرة (٣) من المادة الرابعة والعشرين من هذا القانون) قابلة للاعتراض لدى المحكمة خلال مدة ثلاثين يوما من تاريخ التبليغ بها .

المادة الثالثة - تحذف الفقرة (٢) من المادة الرابعة والعشرين المعدلة من القانون ويحل محلها ما يأتي :-

٢ - للمسجل حق شطب العلامات التي يرى انها تتعارض مع المصلحة العامة او التي يقرر

امين عبدالكريم
 وزير المالية

عبدالله سلوم
 وزير الثقافة والاعلام

خالد مكي الهاشمي
 وزير الصناعة

الدكتور عبدالله الخضير
 وزير الوحدة
 ووكيل وزير شؤون الشمال

الدكتور حمد دلي الكربولي
 وزير الدولة لشؤون الاوقاف
 ووكيل وزير الاشغال والاسكان

مهدي الدوامي
 وزير العدل

الدكتور
 عبدالحسين ودائ العطية
 وزير الزراعة

الدكتور رشيد الرقامي
 وزير النفط والمعادن

عدنان ايوب صبري العزي
 وزير الدولة
 ووكيل وزير المواصلات

الاسباب الموجبة

بالنظر لعدم وجود نص قانوني يخول مسجل العلامات والبيانات التجارية صلاحية رفض او شطب العلامات والبيانات التجارية التي يرى انها تتعارض مع المصلحة العامة لذا فقد وجد من الضروري تشريع هذا القانون .